



جذالب من الجلسات



القائم مترساً جلس مجلس الأمة أمس

أحالهما إلى الحكومة .. وزكي النصف وكيلاً للشعبة البرلمانية والرويعي أميناً للسر والدلال للصندوق

مجلس الأمة أقر «مذكرة التفاهم» واتفاقية «المحاباة» و«المفهومة»

الغافم: فبادرت الكويت والسعودية وكل من سعى لتحقيق هذا الإنجاز الذي يصب في مصلحة البلدين

الخارجية في شأن المغفلة

الملخصة
عبدالكريم الكتيري: الاتفاقية
للم منطقة المقسومة مشروع
ومذكرة ملحقة ليس فيها اعادة
تقسيم ترورة او حدود او تنازل
الكويت عن ارض او حق مالي..
المجلس لا يملك تعديل المشروع
يل التصويت بالموافقة او
الرفض... الكويت في سنة
1965 انتهت من مسألة تقسيم
الحدود مع السعودية وهذا
امر عنته ليس مطروحا في
الاتفاقية الملحقة المعروضة
اماندا.. الاتفاقية الملحقة جاءت
بسبب الخلاف بين الكويت
والسعودية بعد تمديدها عقد
الامتياز المثير العام 1965
وفقاً لفهم الكويت.. لو افترضنا
ان الكويت امتنت لمنطقة فطيفقاً
للقانون الدولي تتزم الكويت
بتعریض مالي عن المداني
ال موجودة في المنطقة.. هناك من
لا يكفي لكنه لا يقول الحقيقة

كاملة..
.. و طبقاً للاتفاقية بعد خط تقسيم المنطقة المغمرة خط حدود يحربية تفصل بين الكويت وال السعودية وهذا تأكيد للمؤكدين من حق أي جانب من الاستثمار في أي جانب من الدولة الثانية شريطة احترام سيادة الدولة والتتوافق مع الطرف الثاني.
.. ومن يعترض او ينتقد الاتفاقية فان تواليه طيبة لكن معلوم انه لا مجال لتعديلها..
عندما علمتنا في اللجنة الخارجية بانهاء الخلاف مع السعودية اخذنا على عاتقنا متابعة الاتفاقية منذ البداية وطلبنا عرضها في جلسة علنية..
.. والخط الفاصل بين السعودية والكويت هو حد دولي مرسوم نهايائنا وليس خطاباً دارياً.. والاتفاقية مكتوبة للكويت ولا يستنقض من

الناصر: لحظة قارخية في مسيرة العلاقات التاريخية بين الكويت والمملكة العربية السعودية ■ إقرار «المقسومة» تجسيد للتعاون بين السلطتين وجسم لكل جدل وتوحيد للمصير المشترك ■ العقيل: لم أصرح بأن الرواتب ستختفي وجيوب المواطنين لن يمس الصناديق السيادية متينة



وزير الخارجية خلال كلمته في الجلسة

■ تم الرد على كل الادعاءات حول «الاتفاقية» بوضوح من خلال الجلسة العلنية التي دعوت لها وزيرة المالية أكدت أن الاقتصاد الوطني متين وهذا لا يعني عدم إصلاح الاختلالات الموجودة ■ حرصت على تبديد الهواجس وأسباب الهلع والخوف التي انتابت أبناء الشعب في الأيام الأخيرة

وافق مجلس الامة في جلسته التكميلية أمس في المداولتين الأولى والثانية على مشروع قانوني «مذكرة التفاهم» و«اتفاقية تقسم المنطقتين الحايدة» و«المغمورة» بين الكويت وال سعودية وأحالهما إلى الحكومة.

ويبارك رئيس مجلس الأمة مرزاوة القائم لل الكويت والسعوية وكل من سعى لتحقيق هذا الإنجاز، قائلاً إن إقرار اتفاقية المنطقة المقسمة يجب في مصلحة البلدين مشيداً في الوقت ذاته بجهود رئيس وأعضاء لجنة الشؤون الخارجية واحترافيتهم في إنهاء التقرير المتعلق بهذا

الموضوع،
وأضاف الغامد هذه الاتفاقية
هي في مصلحة الشعب الكويتي
ومصلحة الكويت وفي مصلحة
أخواتنا وشقيقاتنا في المملكة
العربية السعودية، «عبينا أنه
تم الرد على كل الادعاءات غير
الصحيحة بوضوح من خلال
الجلسة العلنية التي دعوت لها
وكل ذلك اجتماع لجنة الشؤون
الخارجية التي تم فيها الرد
على كل الأسئلة، انتهاء بجلسه
اليوم التي تم فيها مناقشة
التقرير وتم التصويت عليه
بالموافقة بالأغلبية ساحقة كبيرة

بدوره، وجه وزير الخارجية
الشيخ أحمد الناصر الشكر
لأعضاء لجنة الخارجية
البرلمانية وأعضاء المجلس،
لافتاً إلى أن إقرارها «لحظة
تاريخية في مسيرة العلاقات
التاريخية بين الكويت والمملكة
العربية السعودية»، ورفع
لقيام صاحب السمو وولي
عهده أسمى آيات التهاني
والتهانيات على المواقف على
الاتفاقية ومحادثة مجلس



كلية الحجرف



الفصل السادس



وزیر التنشیط حلال حنیفہ